مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية – كابول

تحليل CSRS | رقم : 349

20 مايو 2020 الميلادى

الموقع: www.csrskabul.com -- www.csrskabul.af

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.

التحليل الاول

التحليل الثانى

الاتفاقية السياسية الجديدة وتأثيراتها على السلام الأفغاني

في تاريخ 17 مايو 2020 م تم توقيع اتفاقية سياسية بين الرئيس محمد أشرف غني والرئيس التنفيذي السابق د. عبدالله عبدالله لإنهاء النزاع الحاصل حول نتائج الانتخابات الرئاسية السابقة. وفق الاتفاقية فقد عُين قائد فريق الثبات والتعايش د. عبدالله عبدالله رئيسا للمجلس السامي للمصالحة الوطنية كما مُنح فريقه الحق في تعيين نسبة 50% من مجلس الوزراء. وُقعت هذه الاتفاقية في وقت تمر فيه أفغانستان – عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية – بازدياد في معدل العنف وتدهور اقتصادي وتحديات كبيرة من أهمها تفشي وباء كورونا. وقد سعى الطرفان من خلال توقيع الاتفاقية المذكورة على رسم الخطوط العريضة الكفيلة بتمكينهم من العمل على حل هذه الصعوبات.

في تحليل هذا الأسبوع، سنسلط الضوء على تفاصيل الاتفاقية، وسنتفحص آثارها على عملية السلام في ظل تأثيرات اتفاقية حكومة الوحدة الوطنية الموقعة عام 2014م على السلام الأفغاني، مع تحليلات أخرى في السياق نفسه.

نظرة مقتضبة على اتفاقيات السلام 2014 و 2020

برزت نزاعات حيال نتائج الانتخابات الرئاسية عام 2014م بين محمد أشرف غني ود. عبدالله عبدالله وقد استمرت تلك

النزاعات لعدة أشهر. ولأجل إنهاء تلك النزاعات تم تقسيم السلطة بين المذكوريْن بوساطة وزير الخارجية الأمريكي في تلك الحقبة جون كيري، وأُنشئت حكومة جديدة وُسمت بحكومة الوحدة الوطنية.

على أساس تشكيل حكومة الوحدة الوطنية تم إنشاء منصب الرئاسة التنفيذية بقيادة د. عبدالله عبدالله وهو منصب يصادم دستور البلاد. كما تضمنت اتفاقية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التوافق حيال تعيين الشخصيات لبعض المناصب، الأمر الذي فتح باب اختلافات كبيرة بين الطرفين خلال الأعوام الخمس الماضية.

اتفاقية عام 2020 السياسية التي نشأت نتيجة لجهود القادة الأفغان عيّنت د. عبدالله عبدالله رئيسا لمجلس المصالحة الوطنية بدلا عن منصب الرئاسة التنفيذية، في حين أن منصب الرئاسة التنفيذية أُلغي بقرار رئاسي صادر عن الرئيس محمد أشرف غني. بالإضافة إلى ذلك تضمنت الاتفاقية الجديدة تأسيس مجلس الدولة السامي الذي يُشكل أعضائه بعض الشخصيات السياسية ويقوم هذا المجلس بتقديم المشورة للرئيس الأفغاني.

كما تضمنت الاتفاقية السياسية الحديثة ترقية الجنرال عبدالرشيد دوستم أحد قادة فريق الثبات والتعايش إلى رتبة المارشال. وقد تم تشكيل لجنة من خمس أشخاص يُعيّنون من الشخصيات السياسية والوطنية حتى يُشرفوا ويراقبوا تنفيذ الاتفاقية ويزيلوا العقبات التي تعترض طريقها.

الاتفاقية السياسية الجديدة وتأثيراتها على السلام

تم توقيع الاتفاقية بين الرئيس محمد أشرف غني ود. عبدالله عبدالله في فترة سعى فيها الكثير من الشخصيات القيادية على المستوى المحلي والدولي أن ينهوا النزاع السياسي بين القائدين المذكورين. إلا أنهما خلال الأشهر الثلاثة الماضية لم يُوفقوا لذلك. إلى أن قامت جهود حثيثة نشط فيها الرئيس السابق حامد كرزاي والقائد الجهادي عبد رب الرسول سياف مع شخصيات سياسية عديدة أخرى لإنهاء النزاع السياسي الحاصل. كون الاتفاقية الجديدة نشأت

Center for Strategic and Regional Studies

نتيجة لجهود وطنية – بخلاف اتفاقية عام 2014 – أمر جدير بالتقدير ولذا قام كل من الرئيس الأفغاني ورئيس مجلس المصالحة الوطنية بتقديم الشكر للقادة والشخصيات المذكورة.

وفق الاتفاقية السياسية فإن رئيس مجلس المصالحة الوطنية هو من يقود عملية السلام وقد تم منحه صلاحية قانونية لاتخاذ القرارات حيال ذلك. وفق الاتفاقية تم كذلك منح مجلس المصالحة الوطنية صلاحية تعيين موظفي المجلس المذكور وموظفي وزارة الدولة في شؤون السلام.

مجلس المصالحة الوطنية الذي له حصة مستقلة من الميزانية مُكلف بإحداث إجماع وتوافق وطني وإقليمي وعالمي حيال السلام، بالتنسيق مع الإدارات الحكومية ذات العلاقة. وهكذا فإن المجلس المذكور مكلف بالعمل على إحلال السلام بالتنسيق والدعم الداخلي والدولي، كما يسعى المجلس عقب إحلال السلام لاستقطاب الدعم الدولي.

مع أن الرئيس الأفغاني اتُّهم عقب الهجمات الأخيرة في كابل وننجرهار وبعض الولايات الأخرى بتعزيز الحالة الدفاعية لقواته الخاصة، إلا أن لهجة حديثه بعد توقيع الاتفاقية قد خفّت وصارت أقرب لصبغة السلام. وقد عدّ الرئيس موضوع السلام من أهم أولوياته وأكد أن البلد بحاجة إلى إجماع وطني لإحلال السلام وأبرز أمله في وقف إطلاق النار واستقرار السلام الدائم في البلد قريبا. كما صرّح بأن د. عبدالله عبدالله شخص مناسب لقيادة ملف السلام على مستوى البلد.

من خلال تصريحات الرئيس المذكورة يتضح أن هناك أملا في إحلال السلام وأن كلا الطرفين ملتزمان ومستعدان لإنجاح عملية السلام. كما أن هذا النوع من التصريحات سيساعد على تلطيف ردة فعل الجانب المقابل (طالبان) وحثهم على وقف إطلاق النار. مع أن المتحدث باسم المكتب السياسي لطالبان في قطر سُهيل شاهين صرح بأن أفغانستان بحاجة إلى سلام دائم وأن الاتفاقية الجديدة ليست كفيلة بحل أزمة البلد، إلا أنه يُؤمل بسرعة إحلال السلام في البلد، حيث إن إحلال السلام هو الشعار الذي تمثل به د. عبدالله عبدالله في الانتخابات الماضية.

لقد مرت البلد عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية السابقة باضطرابات سياسية وتحديات اقتصادية كبيرة كما

Center for Strategic and Regional Studies

أن نسبة البطالة ارتفعت بسبب الحجر المفروض على البلد نتيجة تفشي فيروس كورونا، وإذا صمم الطرفان على تنفيذ ما التزما به فإن الاتفاقية الموقعة حديثا كفيلة بتقليل وطأة التحديات التي تمر بها البلد. لقد تم توقيع الاتفاقية بين الندّين الانتخابيين عقب انتخابات رئاسية تخللتها الكثير من النزاعات، في حين أن النائب الأول للرئيس الأفغاني أمر الله صالح اتهم تنظيم طالبان بالعنف في بيان ألقاه في ولاية ننجرهار، وحمّلهم مسؤولية الهجمات الأخيرة.

إذا أرادت الحكومة أن تصل إلى السلام حقيقة فعليها في المستقبل أن تمنع الإدلاء بمثل هذه التصريحات. لنجاح المفاوضات الداخلية للسلام الأفغاني لا بد من خلق جو من الثقة المتبادلة والامتناع عن التراشق بالتهم واستبدال لغة السلام بلغة الحرب في الإعلام. كما على الطرفين أن يجتنبا القيام بالهجمات المضادة والانتقامية ضد بعضهما والتي يسقط ضحيتها المواطنون الأفغان.

يأمل الشعب الأفغاني أن تتسبب الاتفاقية الحديثة في إنهاء الاضطرابات الأمنية وتمهيد الطريق نحو وقف إطلاق النار بشكل دائم. كما يأمل الشعب في حل مشكلة السجناء السياسيين التي تُعد حجر عثرة في طريق المفاوضات الداخلية للسلام، كما أن الإفراج عن المعتقلين المذكورين كفيل بإعادة جو الثقة بين الطرفين وتقريب السلام والاستقرار في البلد.

النتائج

لاقى توقيع الاتفاقية السياسية الجديدة بين محمد أشرف غني و الدكتور عبدالله عبدالله ترحيبا واسعا داخليا ودوليا، ومع ذلك فإن على المذكورين أن يجعلا السلام على رأس أولوياتهما، وهذا سيمهد الطريق أمام مجلس المصالحة الوطنية المكلف بإحداث إجماع محلي وإقليمي ودولي حيال السلام. على كلا القائدين أن يتعلما من تجربة حكومة الوحدة الوطنية وأن لا يكررا أخطاء تلك الحقبة، وأن يصرفا كل طاقاتهما وجهودهما في إحلال السلام الشامل والدائم احتراما لضحايا البلد وشهدائه.

Center for Strategic and Regional Studies

إذا كان المراد من توقيع الاتفاقية الجديد الاستمرار في الحكم على منوال الأعوام الخمس الماضية من عمر الحكومة السابقة فإن هذه الاتفاقية لن تحصد أي ثمرة وسيؤول أمرها إلى الفشل. وإذا كان المراد هو إنهاء الأزمة الحاصلة في البلد فإن هذه الفرصة تُعد فرصة تاريخية. على كلا القائدين أن يُلقيا نزاعاتهما جانبا وأن يقوما بالأعمال بتفاهم مشترك وأن يسعيا للاستفادة من الفرصة السانحة بأفضل صورة ممكنة.

بعد توقيع الاتفاقية الجديدة فقد حل د. عبدالله عبدالله في امتحان حقيقي أمام الشعب الأفغاني، وذلك لأن شعاره في الانتخابات السابقة ركّز على العمل لإحلال السلام والتضحية بالمنصب لأجل السلام، فأي طريق سيختار؟ هل سيختار طريق إنجاح عملية السلام وكسب المفخرة التاريخية لذلك أم سيختار استغلال داعية السلام للبقاء في السلطة ودفن آمال الشعب على نحو يؤول إلى الافتضاح أمام الله والناس؟

وكلنا أمل في استقرار السلام الدائم والعادل في أفغانستان.

المصادر:

https://thediplomat.com/2020/04/what-the-covid-19-outbreak-means-for-afghanistans-troubled-economy/
https://www.theguardian.com/world/2014/aug/08/afghanistan-presidential-kerry-kabul-ghani-abdullah-election-dispute
https://www.washingtonpost.com/world/asia_pacific/rival-afghan-leaders-sign-power-sharing-agreement-breaking-political-deadlock/2020/05/17/ec5c5a8c-9828-11ea-a282-386f56d579e6_story.html
https://twitter.com/hmohib/status/1262071718350336001

Center for Strategic and Regional Studies

حادثة غرق اللاجئين الأفغان وتأثيراتها على العلاقات الإيرانية– الأفغانية

وفق التقارير قامت القوات الحدودية الإيرانية في منطقة (دهانة ذو الفقار) باحتجاز عدد من اللاجئين الأفغان الذين عبروا الحدود بصورة غير قانونية في تاريخ 1/مايو/2020. وبعد تعذيبهم بقسوة تم إغراقهم في النهر. وقد أثار ذلك ردات فعل واسعة إقليمية ودولية، وصرحت الحكومة الأفغانية أن هذا العمل لا يُغتفر وشكلت لجنة ذات صلاحية للتحقيق في الأمر.

بدأ النزوح الأفغاني تجاه إيران مع بدء الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، ويوجد حاليا نحو مليون لاجئ مسجل ونحو مليونين من اللاجئين غير المسجلين في إيران . خلال العقود الماضية قاسى اللاجؤون الأفغان صعوبات ومآسي كثيرة وتم ضرب وقتل الكثيرين منهم في إيران، وقد أثارت هذه المواقف السيئة من الجانب الإيراني ردات فعل من داخل أفغانستان وخارجها، إلا أن الحكومة الأفغانية والحكومة الإيرانية والمجتمع الدولي لم يقدروا على الدفاع عن الحقوق الإنسانية الأساسية للأفغان المقيمين في إيران. في تحليل هذا الأسبوع الصادر من مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية سنسلط الضوء على الحدث المشار إليه آنفا وسندرس تأثيراته على العلاقات الإيرانية – الأفغانية.

Center for Strategic and Regional Studies

إيران واللاجئين الأفغان

اللاجؤون الأفغان قطنوا في إيران لعشرات السنين، وقد تم التعامل معهم من قِبل السلطات الإيرانية بعنصرية تامة مراتٍ لا تُحصى. وفق تصريح مفوضية حقوق الإنسان فإن اللاجئين الأفغان المسجلين في إيران مُنحوا الحق في الأعمال الشاقة ذات الأجر الزهيد فقط. ، وقد تم وضع قيود على حقوق اللاجئين في التعلم والزواج والدفاع عن حقوقهم الإنسانية، كما أن الآلاف من الأفغان مُحتجزون في المعتقلات الإيرانية بتهم السرقة والتهريب والقتل، وقد حُرموا من حق تعيين محامي للدفاع عن حقوقهم.

وفق تقرير صحيفة الجاردين، فإن دولة إيران تعامل اللاجئين الأفغان وأولادهم وأزواجهم بقسوة وعنصرية وتجبر كبارهم على القيام بالأعمال الشاقة وتطلب المال من اللاجئين فترة احتجازهم قبل إخراجهم من البلد، وتجبرهم على العمل دون مقابل كما تمنع عنهم القدر الضروري من الطعام وتخرجهم على هذه الحالة من أفغانستان.

وفق تصريحات اللاجئين الأفغان في إيران فإن الشخص الأفغاني القاطن في إيران يعيش حياة شخصٍ مجرم، وقد ورد في دراسة صادرة عن مركز الدراسات الدنماركي الدولي النقلُ التالي عن اللاجئين الأفغان: (الإيرانيون ينادوننا قائلين: "أيها الأفغان الأنجاس" و "أيها الأفغان القمامة"، وقد بات تحقير الأفغان أمرا اعتياديا، فهم يرون الأفغان أشخاصا سيئين ونجسين، بل لا يروننا بشرا أصلا. في إيران يتم التعامل مع الحيوانات بصورة أفضل من التعامل مع الأفغان، وكل أحد يحق له أن يعامل الأفغان بالطريقة التي يرغب فيها، وهناك الكثير من مثل هذه الأحداث التي لا تُسجل وتلتزم السلطات الإيرانية الصمت حيالها) . وقد نُشرت تقارير ودراسات عديدة ترصد التعامل العنصري والعنف المُمارس من السلطات الإيرانية تجاه اللاجئين الأفغان.

وفق تقرير وكالة (خامه) للصحافة، فإن المستشفيات في إيران امتنعت عن علاج المرضى الأفغان مع بدء تفشي فيروس كورونا ، مما نتج عنه تقاطر الآلاف من اللاجئين الأفغان المصابين بهذا الداء إلى أفغانستان.

Center for Strategic and Regional Studies

تفاصيل الحدث

في تاريخ 1/مايو/2020م عبر خمسون شخصا من اللاجئين الأفغان الباحثين عن عمل إلى إيران، وقد تم احتجازهم من قِبل القوات الحدودية الإيرانية، وبعد تعذيبهم بشكل غير إنساني تم إغراقهم في نهر هريرود. أحد شهود الحدث تحدث مع شبكة فرانس 24 الإخبارية وقال:

"كنا نحو 50 شخصا، وكان بيننا كبار سن وأطفال، وقد ربطنا أنفسنا بالسلاسل وعبرنا نهر هريرود ليتم احتجازنا على الضفة الأخرى من قِبل القوات الإيرانية وإبقاؤنا هناك ليلةً كاملة، واحتقرونا هناك للغاية، كما أجبرونا على التعري وركلونا بالأرجل والمدافع ثم أركبونا في حافلة كبيرة وألقونا في النهر، وقالوا لنا ارجعوا من حيث أتيتم وإلا أطلقنا عليكم النار، ثم أطلقوا النار في الهواء لإرعابنا. وقد اضطررنا لعبور النهر سباحة، وأكثرنا لا يعرف السباحة، وكان تيار النهر قويا، وقد غرق أصحابي والعساكر الإيرانيون يضحكون ."

هذا العمل المدمي للقلب والذي ارتكبته السلطات الإيرانية أثار ردات فعل واسعة. أبرز المشرف على وزارة الخارجية الأفغانية محمد حنيف أتمر أسفه على هذا الحادث ووعد بالقيام بالرد الدبلوماسي اللازم، كما أظهر مايك بومبيو ردة فعله قائلا: " أحث السلطات الأفغانية على البحث في هذه القضية ومحاسبة المتورطين فيها."

بالإضافة إلى ما ذُكر، صرحت إليس ويلز نائبة وزير الخارجية الأمريكي في شؤون وسط وجنوب آسيا: "المعاملة القاسية والغير إنسانية التي عومل بها اللاجئون الأفغان مهولة، ونحن ندعم التفتيش الشامل حيال هذه القضية "

تنظيم طالبان كذلك أصدر بيانا ندد فيه بالحدث وطالب الحكومة الإيرانية بالتعامل مع اللاجئين على أساس التراحم والأخوة الإسلامية. الأحزاب السياسية الأفغانية وناشطو المجتمع المدني والشخصيات الشعبية والمدنية كذلك نددت بشدة بهذا العمل الذي ارتكبته السلطات الإيرانية، وعدوه عملا مرفوضا.

صرحت الحكومة الأفغانية بأنها شكلت لجنة مشتركة مع الجانب الإيراني للتحقيق في الحدث، وقد بدأ التحقيق في

Center for Strategic and Regional Studies

القضية في تاريخ 13/مايو/2020م، ووضحت بأنها ستتابع القضية لبيان التفاصيل لعوائل الضحايا .

دوافع الحدث

يتم التعامل العنصري مع اللاجئين الأفغان في إيران من جهتين: أولا: يتم منع الأفغان من ارتياد الحدائق وبعض الأماكن العامة، ويتم وضع قيود على دراستهم الجامعية، ويتم إخضاعهم عبر التحقير والعنف إلى ترك البلد، وثانيا: ما يقوم به المواطنون الإيرانيون من احتقار للأفغان في البيوت والطرق ويمتنعون عن منح العمال الأفغان أجور عملهم ويشتمونهم ويعيبون عِرقهم وجنسيتهم.

يرى بعض المحللون أن المنافسة والتعصب العرقي أثر على العلاقات الاجتماعية بين البلدين، حيث صار الإيرانيون بالنظر إلى ما يقاسيه الشعب الأفغاني من مآسٍ يُحبون أن يظهروا عظمتهم وجبروتهم أمام الأفغان، ومن خلال ممارسات العنف والتحقير يمنحون الأفغان إحساسا بالدونية والخضوع .

لعل الاقتصاد الإيراني الآخذ في التدهور أيضا من أسباب التعامل العنصري من الجانب الإيراني مع اللاجئين الأفغان. في العقود الماضية أعملت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية على إيران أدت إلى تدهور الاقتصاد الإيراني. وفق تصريح الحكومة الإيرانية فإن إيران في ظل العقوبة الاقتصادية غير قادرة على قبول اللاجئين، كما تُظهر الدراسات التي أُقيمت في إيران أن وجود الأفغان يؤثر سلبا على سوق العمل الإيرانية ويقلل فرص العمل للإيرانيين في جميع القطاعات .

النتائج

الأعمال الأخيرة التي قام بها الجانب الإيراني وكذلك التعامل العنصري وممارسات العنف كفيلة بالتأثير سلبا على السياسات الاقتصادية والسياسية في المنطقة، كما أن هذه الممارسات تزيد الفجوة بين السلطات والشعب، وتزيد

Center for Strategic and Regional Studies

الكراهية بين أفراد الشعب تجاه الحكومة، كما تتسبب هذه الأعمال في شرخ وجاهة الدولة السياسية والاقتصادية لدى الدول الأخرى.

قد لا يتم تسليم مرتكبي الجريمة المذكورة للعدالة بسبب ضعف الحكومة الأفغانية وإخفاقها على الصعيد الدبلوماسي، وستؤثر يقينا مثل هذه الأعمال على العلاقات الثنائية بين البلدين. الحكومة الأفغانية حافظت رغم ما تواجهه من تحديات على حيادها في ما يتعلق بالصراع الأمريكي – الإيراني. إذا لم تحقق الحكومة الإيرانية في هذا الحدث بشفافية ولم تعتذر من الشعب الأفغاني فقد يخدش ذلك على الحياد الأفغاني وقد يتسبب ذلك في منح الفرصة للجانب الأمريكي باستقطاب الحكومة الأفغانية إلى جانبها. بغض النظر عن ذلك فإن مقتلة نهر هلمند قضية جنائية وحقوقية فيها جانب يتعلق بحقوق العباد. لا أحد يستطيع أن يعفو عن حق الأفراد الذين قُتلوا في هذه المجزرة. إذا لم تقدر الحكومة الإيرانية على أي ردة فعل فلا أقل من أن تدفع ديات المقتولين إلى عوائلهم.

في الوقت الذي تضطرب فيه المنطقة بسبب الصراع الأمريكي الإيراني من جهة والحروب الجارية في أفغانستان من جهة أخرى، فإن مثل هذه الأحداث لا تصب في صالح أي من البلدين المتجاورين (إيران وأفغانستان). مثل هذه التصرفات ليست فقط غير إنسانية بل إنها تتسبب كذلك في إضعاف العلاقات الاقتصادية والسياسية المتبادلة. لذا على قادة كلا البلدين أن يسعوا بشكل مشترك لتسليم مرتكبي الجريمة إلى العدالة ومن جانب آخر عليهم أن يعززوا معاني التراحم بين الحكومات والشعوب، وأن يزيدوا الجهود لحفظ حسن الجوار والعلاقات الاقتصادية والسياسية المتبادلة الحسنة.

Center for Strategic and Regional Studies

تنبيه هام

نفيدكم علما ان عناوين الالكترونية لمركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية كالاتى فقط وهما:

info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الرسائل والمقالات التى تصدرأحياناً باسم CSRS من عناوين أخرى؛ مُزورة وغير مُعتمدة عليها من قِبل المركز.

مع التحييات

المصادر:

https://www.acaps.org/country/iran/crisis/afghan-refugees

Iran: Afghan Refugees and Migrants Face Abuse: Thousands Denied Refugee Rights, Summarily Deported,

https://www.hrw.org/news/2013/11/20/iran-afghan-refugees-and-migrants-face-abuse

Unwelcome Guests: Iran's Violation of Afghan Refugee and Migrant Rights, November 20, 2013

https://www.hrw.org/report/2013/11/20/unwelcome-guests/irans-violation-afghan-refugee-and-migrant-rights#48bb9b

https://www.theguardian.com/world/2013/nov/20/afghan-refugees-iran-face-harassment-report

https://pure.diis.dk/ws/files/732765/DIIS_RP_2016_11_WEB.pdf

https://www.khaama.com/hospitals-in-iran-refuse-to-treat-afghans-amid-coronavirus-pandemic-04533/

https://observers.france24.com/en/20200508-iran-afghanistan-migrants-afghan-drowned-river-border-guards

https://twitter.com/MHaneefAtmar/status/1257693856478515201

https://www.pashtovoa.com/a/afghan-gov-reaction-about-afghan-refguees-/5407991.html

https://www.pashtovoa.com/a/afghans-killed-in-iran-border-afg-gov-to-invistigate-it-/5402231.html

https://www.researchgate.net/publication/248706846

http://economic.mofidu.ac.ir/article_26118.html

Center for Strategic and Regional Studies